السياسة الخارجية للسودان في مرحلة ما بعد البشير تجاه إثيوبيا وليبيا ومصر

عباس محمد صالح عباس *

ملخص: تركّز هذه الورقة البحثية على سياسة السودان الخارجية عقب سقوط البشير تجاه ثلاث دول فقط، وتتناول هذا الموضوع في ثلاثة محاور: يناقش المحور الأول مسألة الانتقال السياسي عقب سقوط البشير وانعكاساتها على سياسة البلاد الخارجية، ويتناول المحور الثاني سمات السياسة الخارجية للسودان وانعكاسها على هذه الفترة، ويركّز المحور الثالث بالتفصيل على دول: إثيوبيا، ومصر، وليبيا، بوصفها حالات شكّلت تفاعلات مهمّة لمحاولة فهم أو تحليل تلك السياسة في مراحل ما بعد سقوط البشير وحتى الآن.

*باحث في الشؤون الإفريقية
مقيم في إثيوبيا

After Bashir: Sudan Foreign Policy owards Ethiopia, Libya and Egypt

ABBASS MOHAMMED SALIH ABBASS *

ABSTRACT *This paper focuses on Sudan's foreign policy after the fall of Bashir towards only three countries, and addresses this issue in three axes: The first axis discusses the issue of political transition after the fall of Bashir and its implications for the country's foreign policy, and the second axis deals with the features of Sudan's foreign policy and its impact, the third axis focuses on countries: Ethiopia, Egypt, and Libya, as cases that formed important interactions to try to understand or analyze this policy in the post-Bashir era until now.*

*African Issues Researcher
Ethiopia

رؤية تركية
2020-(3/9)
184- 169

DOI:10.36360/1560-009-003-011

مدخل:

رغم هامشيته في النظام الإقليمي العربي، بات السودان، على حين غرّة، جزءًا من الحراك الإقليمي في المنطقة العربية في مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي؛ وذلك في خضم تحولات إقليمية كبيرة، ولاسيما عقب مشاركته بقوات برية كبيرة ضمن في قوات "التحالف العربي" الذي قادته المملكة العربية السعودية ضد الحوثيين في اليمن. كما كان السودان حاضرًا أيضًا بقوة في مشهد عربي آخر، وهو النزاع الليبي. لكن، ومع ذلك الحضور، ظلّت سياسة البلاد الخارجية -في مشهد إقليمي جديد وتحولات داخلية مضطربة- يشوبها قدرٌ كبيرٌ من الغموض والاضطراب وعدم الوضوح، فضلًا عن تعدّد الفاعلين، سواء في أواخر حقبة نظام الإنقاذ، أو النظام الانتقالي الجديد الذي أعقبه بعد احتجاجات شعبية كبيرة.

أولًا: الانتقال السياسي في السودان:

رغم تعرض السودان عبر تاريخه الطويل للثورات والانتفاضات السياسية التي أسقطت أنظمة وحكومات، إلا أن الاحتجاجات الأخيرة التي اندلعت في البلاد في 19 ديسمبر 2019 واستمرت بضعة أشهر وانتهت بإسقاط البشير في 11 نيسان/ إبريل 2019، وتولّي ما عُرِف حينها باللجنة الأمنية (التي تكونت من قيادات التشكيلات الأمنية المختلفة)، برئاسة الفرّيق أول عوض بن عوف مقاليدَ الأمور في البلاد- شكّلت مرحلة مختلفة، حيث فُرِضَت حالة الطوارئ، وتسلّم الجيش السلطة بالبلاد لمدة عام، قبل أن يُجبَر ابن عوف على الاستقالة بعد يوم واحد فقط (12 نيسان / إبريل 2019)، ليخلفه الفريق "حينها- عبد الفتاح البرهان. [1]

واستمرت الاحتجاجات في السودان أكثر من أربعة أشهر متواصلة، واكتسبت زخمًا غير مسبوق، حيث تزامن ذلك مع حراك شعبي آخر بالجزائر اندلع "في 22 شباط / فبراير 2019 ضد التمديد للرئيس عبد العزيز بوتفليقة لولاية خامسة، كانت ستسمح له بالترشح في الانتخابات الرئاسية التي كان يفترض أن تُجرَى في 18 نيسان/ إبريل 2019" [2]. وإزاء ذلك "تساءل بعض المراقبين عمّا إذا كانت انتفاضة السودان تمثّل مرحلة جديدة من الربيع العربي، مع احتمالات إحياء الحركات المُطالبة بالديمقراطية" [3]، واستمر زخم تلك الاحتجاجات في التصاعد مطالبة بقيام نظام حكم مدني، حتى جرى التوصّل إلى تسوية سياسية بعد وساطة مشتركة قادها كل من رئيس الوزراء الإثيوبي، الدكتور آبي أحمد، الذي كانت تتولّى بلاده آنذاك رئاسة الهيئة الحكومية للتنمية الدولية (الإيقاد)، من جهة، والاتحاد الإفريقي من جهة أخرى، وجرَى بموجبها تأسيس نظام حكم انتقالي على أساس تقاسم السلطة بين الشركاء الجدد: "المجلس العسكري" وقوى "إعلان الحرية والتغيير".

وبحسب الوثيقة الدستورية المؤسِّسة للنظام الانتقالي؛ تكونت مؤسسات الحكم من ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: المجلس السيادي أو الرئاسي، ويتكون 6 مدنيين و5 عسكريين، وقد تولّى رئاسته بتاريخ 12 آب / أغسطس 2019 في الدورة الأولى الفريق أول عبد الفتاح البرهان، وذلك لمدة واحد وعشرين شهرًا بوصفها فترة أولى، بينما الفترة الثانية، وهي ثمانية عشرة شهرًا، ستكون من نصيب رئيس مدني.

المستوى الثاني: مجلس الوزراء، وقد تكوّن من 18 وزيرًا مدنيًّا، ما عدا حقيبتَي الداخلية والدفاع اللتين احتفظ المكوّن العسكري بسلطة التعيين فيهما، وآلت رئاسته إلى الدكتور عبد الله حمدوك.

المستوى الثالث: البرلمان، وقد نصّت الوثيقة على أن يُؤسَّس بعد 90 يومًا من تكوين المجلس السيادي، غير أن ذلك لم يُنفَّذ حتى لحظة إعداد هذا البحث (حزيران 2020)، ويتولى المجلس السيادي ومجلس الوزراء بصورة مشتركة سلطة التشريع.[4]

رغم التوصل لتلك التسوية والتأسيس لنظام انتقالي مدته ثلاث سنوات يهيِّئ البلاد لإجراء انتخابات عامة 2023م، فإنّ العملية الانتقالية لا تزال تتسم بالهشاشة، كما تميل كفة الهيمنة فيها لمصلحة العسكر بشكل مطلق؛ خصوصًا في ملف العلاقات الخارجية.[5]

ثانيًا: غموض السياسة الخارجية:

رغم التحول السياسي الجذري الذي شهدته البلاد إلا أنّ السياسة الخارجية ظلّت معضلة حقيقية للبلاد. ولم تعد السياسة الخارجية خلال هذه الفترة متنازعًا عليها فقط، بل بقيت غير خاضعة للرقابة، وتتوزع على عدة دوائر وفاعلين، وهذا جعلها سياسة فوضوية، ومتقلبة في كثير من الأحيان.

وعقب سقوط نظام البشير، الذي أجاد اللعب على التناقضات الإقليمية، كان ملف السياسة الخارجية من بين الملفات المعقَّدة التي ورثها النظام الجديد، إذ إنّ الرئيس البشير كان يتحكم في الأطوار الأخيرة لحكمه بشكل كامل في توجهات السياسة الخارجية، وعمل على تهميش مؤسسات السياسة الخارجية، من خلال ما أطلق عليه "الديبلوماسية الرئاسية"[6] التي كانت تخوّل للرئيس إسناد بعض ملفات العلاقات الخارجية إلى أشخاص خارج وزارة الخارجية، كمساعديه، أو حتى مدير مكتبه، وهو ما جعل سياسة البلاد الخارجية تُدار بطريقة شخصية أكثر منها مؤسّسية، وهذا انعكس على فهم وتحليل أبعاد تلك السياسة.

علاوة على ذلك، ظلّ السودان طوال فترة النظام السابق خاضعًا لنظام العقوبات الأمريكية التي فرضتها واشنطن عليه منذ عام 1993، كما صُنِّف السودان ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب في العام نفسه 1993، ولا يزال في تلك القائمة، وهذا أسهم في إطالة أمد عزلته خارجيًّا، وحدَّ من فرص عودته غلى المجتمع الدولي، والولوج إلى الآليات الدولية في التمويل أو الإعفاء من الديون، والحصول على المساعدات الدولية.[7]

وفي العقد الأخير (2011- 2019) من حكم نظام الإنقاذ، كرّست الديبلوماسية السودانية جهودها من أجل الخروج من العزلة الدولية، لكن من دون طائل. وحتى مع سقوط النظام القديم، وجد النظام الانتقالي الجديد نفسه في خضم تحديات معقدة داخليًّا وإقليميًّا بدلًا من الانفتاح على الخارج وإنهاء العزلة الدولية والمقاطعة التي عاشتها البلاد على مدى ثلاثة عقود ونيف، فضلًا عن صعوبات في تغيير سياسات بعض الدول الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية، تجاه البلاد نتيجة سيطرة العسكر المطلقة على المرحلة الانتقالية، حيث بدا واضحًا "أن رغبة الولايات المتحدة تتطلع إلى سودان غير إسلامي، وحكومة مدنية مستقرة".

وفق ما سبق، من الطبيعي أن يتسم ملف السياسة الخارجية تجاه بعض دول الجوار، كليبيا ومصر وإثيوبيا، بعدم وضوح الرؤية بشكل عام. إذ لا تزال التنازع على ملفات السياسة الخارجية قائمًا بين مؤسسات الحكم الانتقالي. على الرغم من أن الوثيقة الدستورية تنص على أن ملف السياسة الخارجية من اختصاص مجلس الوزراء، إلا أن المكوّن العسكريّ ظلّ يتغوّل على ملف السياسة الخارجية، حيث ظلّ الجنرالات يقومون بزيارات خارجية إلى الدول، ويستقبلون المسؤولين والسفراء الأجانب.[9]

وفي إطار هيمنة العسكر على مفاصل المرحلة الانتقالية، وعلى هذا المنوال، التقى رئيس المجلس السيادي عبد الفتاح البرهان برئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو في العاصمة الأوغندية كمبالا في الثالث من شباط / فبراير 2020، كما زار أيضًا تشاد ومصر وإثيوبيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. بينما زار نائبه الفريق أول محمد حمدان دقلو "حميدتي"، المملكة العربية السعودية وتشاد، ومصر وإثيوبيا.[10]

وفي خضم الأزمات الداخلية التي تعصف بالبلاد عقب سقوط نظام البشير، تواجه السياسة الخارجية للبلاد مخاطر ما أطلق عليه بعض الباحثين ظاهرة "الأمننة"، بوصفها سمة مميزة للتفاعلات الإقليمية الراهنة، والتي "تشير إلى إضفاء البعد الأمني على قضايا بعينها، وهو ما يجعلها مصدرًا للتهديد، ومن ثم، يجب استخدام وسائل استثنائية للتعامل مع هذا التهديد."[11]

ثالثًا: السياسة الخارجية تجاه بعض دول الجوار:

في ظل هذه التعقيدات التي شابت عمليات الانتقال السياسي، كان من الطبيعي أن ينعكس التعقيد على السياسة الخارجية للبلاد تجاه بعض دول الجوار، من خلال الغموض والاضطراب وعدم اليقين، وفيما يأتي يتناول البحث نماذج لتلك العلاقات، وذلك على النحو الآتي:

أ- ليبيا تاريخ طويل من الشكوك:

نظر السودان إلى ثورة 17 فبراير التي أطاحت بحكم العقيد معمر القذافي عام 2011م على أنّها نعمة أزاحت عن كاهله عبئًا ثقيلًا جثم على صدره لعقود، إذ كان العقيد القذافي يتدخل في الشأن الداخلي السوداني من خلال دعم وإيواء حركات التمرد في إقليم دارفور غربي السودان

نظر السودان إلى ثورة 17 فبراير التي أطاحت بحكم العقيد معمر القذافي عام 2011م على أنّها نعمة أزاحت عن كاهله عبئًا ثقيلًا جثم على صدره لعقود.

والمتاخم لليبيا. ولذلك "لم تكن العلاقات السودانية- الليبية في أي وقت مضى راسخة ومستقرة، فمنذ عهد الرئيس الليبي السابق معمر القذافي (1969-2011)، تأرجحت بين مربع التحالف الوثيق، ومربع الخصومة الشديدة"[12]

كما كان للبلدين تاريخ من تدخل أحدهما في الشؤون الداخلية للبلد الآخر؛ حيث اتسمت علاقات البلدين بالحرب بالوكالة؛ وهنا يشير الباحث يوسف لطفي الى أن السودان كان من بين الدول التي قدّمت الدعم لما عُرِف حينها بـ"الجبهة الوطنية للإنقاذ" التي كانت من أكبر حركات المعارضة لنظام القذافي، والتي حظيت برعاية دولية وإقليمية، وقد نفّذت عمليات عسكرية ضد النظام آنذاك.[13]

وهكذا ظلّ التأرجح سمة العلاقات بين البلدين. ومن المفارقات أن نظام الإنقاذ الوطني الإسلامي التوجّه والمحاصر إقليميًّا ودوليًّا وجد في نظام العقيد القذافي حليفًا إقليميًّا له لبعض الوقت، لذلك "طغى على السياسة الخارجية السودانية في فترة التسعينيات من القرن الماضي الدوران في فلك السياسة الخارجية الليبية، وبخاصة في الساحة الإفريقية التي شكلت رأس الرمح في محاولات القذافي كسر طوق العزلة الدولية المفروضة عليه"[14].

بشكل عام، يمكن القول إن سياسة السودان الخارجية تجاه ليبيا بعد سقوط نظام القذافي مرّت بمرحلتين رئيستين: المرحلة الأولى: في فترة المجلس الوطني الانتقالي برئاسة مصطفى عبد الجليل (شباط / فبراير 2011 وحتى آب / أغسطس 2012)، وكذلك التكوينات السياسية التي تعاقبت على البلاد حتى عام 2014؛ وخلال هذه المرحلة سعى الطرفان إلى تأسيس قوات مشتركة لتأمين الحدود بين البلدين، ولاسيّما حدود السودان، حيث توصّل الطرفان إلى تفاهمات مشتركة من أجل تدريب قوات الحكومة الانتقالية في السودان؛ غير أن عدم الاستقرار السياسي، واحتدام الصراعات بين الفرقاء الليبيين، إلى جانب غياب حكومة مركزية فعّالة في طرابلس جعل تلك التفاهمات تذهب أدراج الرياح.[15]

أما المرحلة الثانية فقد بدأت منذ إطلاق عملية الكرامة (في 16 أيار/ مايو 2014م)، بقيادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر، واستمرّت حتى التطورات الأخيرة بهزيمة اللواء خليفة حفتر على أبواب طرابلس (نيسان / إبريل 2020)، وتميزت هذه المرحلة بالعسكرة التامة للصراع الليبي بشكل واضح. ونتيجة لذلك تصاعدت حدة الانقسام بين الليبيين من أجل السيطرة والنفوذ على مناطق البلاد المختلفة، وانخرطت أطراف سودانية في الصراع الليبي- الليبي، خصوصًا عقب إطلاق الحكومة السودانية ما عُرِف بـ"عمليات الصيف الساخن"؛ لإنهاء التمرد في دارفور والمنطقتين الأخريين في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، وهذا دفع حركات التمرد إلى الفرار إلى داخل الأراضي الليبية.[16]

وعلاوة على ذلك، فبما أن مشروع حفتر يُعَدّ جزءًا من المشروع الإقليمي المعادي لثورات الربيع العربي الذي يقوده محور الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية- فقد صنّف الفريق السياسي الداعم لـ"عملية الكرامة" السودان ضمن الدول المعادية والداعمة للحكومة الشرعية في طرابلس؛ حيث ظلّت الآلة الإعلامية لحفتر تكيل الاتهامات للسودان بدعم الإرهاب ومساندة الإسلاميين.

وردًّا على تقرير للجنة خبراء الأمم المتحدة (آب / أغسطس 2018) الذي أشار إلى إرسال قوات الدعم السريع نحو ألف جندي إلى ليبيا، فنّد المتحدّث الرسمي باسم القوات المسلحة السودانية العميد عامر محمد الحسن -بحسب صحيفة الشرق الأوسط تلك الاتهامات، بالقول: "إن ما ورد في تقرير لجنة الخبراء عبارة عن معلومات غير صحيحة على الإطلاق، وليس للجيش السوداني أيّ قوات في ليبيا، بل هذه حملة لإشانة [كذا] سمعة الجيش السوداني"[17]

وفي الوقت نفسه، كانت حركات التمرد في دارفور تقاتل لمصلحة فريق حفتر، حيث شارك مرتزقة منها إلى جانب حفتر في معارك السيطرة على الحقول النفطية أو معارك (الهلال النفطي)، حيث استمرت "استعانة حفتر بالمرتزقة السودانيين بعد الهجوم على طرابلس في إبريل 2020م حيث قاتل إلى جانبه حركة تحرير السودان (مني مناوي)، ومجلس الصحوة الثوري الذي يتبع لزعيم قبيلة المحاميد موسى هلال" [18]

ويرى الكاتب والديبلوماسي السوداني د. مدى الفاتح أن هنالك عوامل تفسّر انخراط حركات التمرد الدارفورية في النزاع الليبي: "العامل الأول: كان الطبيعة العلمانية لغالب هذه الحركات، وهو ما وفّر لها غطاء دوليًّا سمح بغض النظر عن انتهاكاتها والتجاوز عن الأعمال غير الشرعية العابرة للحدود... طالما كان المقاتلون لا يظهرون هوية إسلامية، ولا ينسّقون مع حركات موصوفة بالإرهاب... أما العامل الثاني فهو استخدام هذه المجموعات من أجل الضغط على نظام البشير الذي كان يصنَّف إسلاميًّا ومعاديًا، والسعي لإضعافه عبر إشغاله بعدد من الجبهات المفتوحة"[19]

ورغم سقوط النظام السابق، لم يتوقف تدفق المقاتلين السودانيين صوب جبهات القتال في ليبيا؛ لأن "المكون المدني الذي يقوده رئيس الوزراء الدكتور عبد الله حمدوك كان يدعم حكومة الوفاق شكليًّا، ولكنه في الواقع ضعيف جدًّا إزاء المكوّن العسكري، خاصة قوات الدعم السريع التي يقودها الفريق حميدتي، والذي تعتبره أبو ظبي ذراعًا عسكرية لها في السودان وفي المنطقة، لذا تنخرط هذه القوات في مساندة حفتر"[20]

رغم ذلك، اقتصر دور تفاعل الديبلوماسية السودانية تجاه الصراع في ليبيا على الآليات الديبلوماسية، حيث كان السودان جزءًا مما أُطلِق عليه "دول جوار ليبيا". وقد دعم السودان

حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج، التي تشكّلت بموجب اتفاق الصخيرات (17 ديسمبر 2015)، وكان لحكومة السودان هدفان إستراتيجيّان في ليبيا: أوّلهما العمل على إيجاد مؤسسات قوية تستطيع الحفاظ على وحدة الأراضي الليبية، وثانيهما الحيلولة دون تقديم أي طرف ليبي الدعم أو الإيواء لحركات التمرد الدارفورية، بما يهدّد الأمن القومي.[21]

واستنادًا إلى ما سبق يمكن القول إن السياسة الخارجية للسودان تجاه ليبيا ما بعد القذافي شكلتها ثلاثة ملامح رئيسة: الأول، انخراط الفاعلين من غير الدولة من السودان في أتون الصراع في ليبيا، وسوف يزداد هذا الانخراط كلما اتّسع نطاق الصراع الليبي- الليبي. والثاني، عدم قدرة -أو بالأحرى غياب الإرادة السياسية- الحكومتين المركزيتين في البلدين للتعاون من أجل ضبط الحدود بينهما وتأمينها في وجه أنشطة الشبكات العابرة للحدود. وأما الثالث، فهو ضعف الحكومة المركزية في كلا البلدين إزاء الفاعلين من غير الدول، وبخاصة المليشيات المسلحة العابرة للحدود فضلًا عن شبكات التهريب.

وفي محاولة للتصدّي لتلك التهديدات "كان السودان وليبيا قد نشرا في نوفمبر من عام 2013، قوات مشتركة لتأمين الحدود، ولإيقاف تسلّل المهاجرين غير الشرعيين ومكافحة الإرهاب، وتأمين القوافل التجارية، وذلك إنفاذًا لبروتوكول عسكري وقعته قيادتا البلدين" ورغم أهمية تلك الخطوة -بحسب الناطق باسم القوات المسلحة السودانية آنذاك العقيد الصوارمي خالد سعد- "إلا أن الليبيين لظروفهم المتمثلة في عدم الاستقرار لم يستطيعوا المواصلة... في [تلك] القوات"[22]

ب- مصر والسودان.. خطوة إلى الأمام وخطوتان إلى الخلف:

ظلت العلاقة بين السودان ومصر تحت حكم نظام الإنقاذ الوطني (30 يونيو-1989 إبريل 2019)، مع سيطرة الإسلاميين على السودان، يشوبها التوتر وفقدان الثقة بشكل عام، ورأت القاهرة على الدوام، ذلك النظام تهديدًا سياسيًّا خطيرًا، حتى في اللحظات التي حاول فيها نظام الإنقاذ التقرّب إلى النظام الرسمي العربي والتوافق مع متطلباته. وعقب انقسام الإسلاميين عام 1995 سارعت القاهرة إلى تقديم الدعم إلى الرئيس البشير في مواجهة تيار زعيم الحركة الإسلامية الرحل الشيخ حسن الترابي. حيث كانت ترى أنه سبب في القطيعة التي عاشها البلدانِ، ولاسيما عقب محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرّض لها الرئيس المصري الأسبق محمد حسن مبارك في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا 1995، والتي تورطت فيها عناصر إسلامية مصرية اتُّهِم السودان بإيوائهم وتقديم الدعم لهم آنذاك.

لذا كان من الطبيعي، بعد عقدين من الزمان، أن تسارع القاهرة إلى دعم نظام الحكم الجديد الذي أعقب سقوط البشير، ولكن القاهرة تأمل من خلال تقديم الدعم والمساندة للمجلس العسكري أن يكون هذا النظام حليفًا موثوقًا لها هذه المرة، و"لذلك سعى الرئيس

عبد الفتاح السيسي في القمة الإفريقية المصغرة، والتي عقدت في القاهرة في 23 نيسان/ إبريل 2019، إلى إقناع القمة بتمديد المُهلة التي منحها مجلس السلم والأمن الإفريقي للمجلس العسكري السوداني لتسليم السلطة إلى حكومة مدنية"[23]

ورغم سقوط البشير ونظامه الذي كان الإسلاميون يشكلون عموده الفقري، لم يتغير الإدراك المصري تجاه السودان كثيرًا، إذ لا تزال هواجس مصر-تحديدًا نظام الرئيس السيسي- تجاه السودان محكومة بعاملين اثنين: أولهما الموقف السوداني من سد النهضة الأثيوبي. وثانيهما، هاجس الإسلام السياسي. ورغم حالة "الحرب الباردة"، بحسب الباحث شريف محيي الدين، واستمرار حالة انعدام الثقة والخوف بينهما، إلا أن البلدينِ نجحا في التوقيع على اتفاقية الحريات الأربع عام 2004، والتي سمحت لمواطني البلدين بالتنقل والإقامة، والتملك والعمل، وكانت هذه أهم خطوة إيجابية في علاقات البلدين خلال العقود الأخيرة، رغم ما شاب تنفيذها من اجتزاء، ولكن باتت تهددها سياسة "عسكرة الحدود" من طرف النظام المصري الحالي.[24]

ومن هنا يمكن القول: إن أهداف القاهرة حاليًّا إزاء التغيير الذي جرى في السودان مؤخرًا، تتمحور في الآتي: إنهاء حكم الإسلاميين، وتشجيع إرساء نظام موال لها ضمن

المحور الإقليمي المعادي للإسلام السياسي؛ ليضطلع بمهمة مسح آثار الإسلاميين، وبخاصة إبعاد تركيا عن البحر الأحمر بعد أن منحها النظام السابق، جزيرة سواكن لإعادة بناء وترميم الجزيرة على البحر الأحمر، حيث أثار ذلك مخاوف من احتمالات تطور هذا الحضور إلى تواجد عسكري تركي على غرار قاعدتها العسكرية في الصومال. وكذلك تهدف القاهرة إلى منع قيام نظام سياسي يكون بمثابة امتداد لثورات الربيع العربي.[25]

ج- إثيوبيا والسودان.. من التعاون إلى التوتر:

ظلت التطورات السياسية الجذرية في السودان وإثيوبيا تسير بشكل متقارب، ولاسيما التقلبات السياسية، وعدم الاستقرار، والصراعات الداخلية في كلا البلدينِ. وعلى هذا النحو، أعقب "ثورة الإنقاذ الوطني" التي أوصلت الإسلاميين إلى السلطة في السودان، في يونيو من عام 1989م، تطور سياسي جذري في إثيوبيا المجاورة، حيث تمكن الثوار بقيادة "جبهة تحرير تيغراي" من إسقاط نظام منغستو هايلي مريام عام 1991. ورغم أن الجبهة كانت ذات توجهات ماركسية، إلا أن ذلك لم يمنعها من التعامل مع حكم إسلاميي السودان، وربطتهما علاقات متميزة، بصفتهما نظامَي حكم وصلا إلى السلطة في فترة متقاربة، وواجهتهما مشكلات داخلية ببلديهما، فضلًا عن انعكاسات التغير في السياسة الدولية؛ ببروز الولايات المتحدة قطبًا دوليًّا (النظام العالمي الجديد) على أنقاض الاتحاد السوفيتي السابق، والكتلة الشرقية، فضلًا عن انعكاسات حرب الخليج الثانية.

مرة أخرى، مر البلدانِ بتحولات داخلية في كليهما انعكست على علاقات كل بلد مع الآخر؛ ففي إبريل 2018 وصل رئيس الوزراء الحالي آبي أحمد إلى السلطة في بلاده عقب احتجاجات قادها شعب الأورومو (أكبر مجموعة عرقية) ضد نظام "الجبهة الثورية الديموقراطية لشعوب إثيوبيا" وهو الائتلاف الذي سيطرت عليه "جبهة تحرير تيغراي" منذ سقوط نظام منغستو هايلي مريام عام 1991 وحتى عام 2018. وحمَل رئيس الوزراء الإثيوبي وعودًا بالإصلاح وتحقيق مشروع للانتقال الديمقراطي داخل بلاده، كما تبنّى سياسة خارجية جديدة لبلاده على المستوى الإقليمي.

وأما في السودان، فقد أدّت الاحتجاجات إلى سقوط الرئيس البشير، وقيام نظام جديد يتسم بالهشاشة والتنافس بين مكوناته الداخلية منذ بداية المرحلة الانتقالية القائمة حاليًّا منذ أغسطس 2019؛ ويتشكل من المجلس العسكري الانتقالي (الذي خلف اللجنة الأمنية التي أعلنت إسقاط البشير)، وقوى "إعلان الحرية والتغيير"، وهي ائتلاف لمجموعات المعارضة المختلفة. ومع اتّساع الهوة بين هذين المكونين، تقدّم رئيس الوزراء الإثيوبي بمبادرة وساطة بعد قيام المجلس العسكري بفضّ الاعتصام أمام مقر القيادة العامة للقوات المسلحة بالخرطوم

في الثالث من تموز/ يوليو 2019، حيث قاد المبعوث الخاص لرئيس الوزراء الإثيوبي (السفير محمود درير) وساطة بالاشتراك مع مبعوث الاتحاد الإفريقي (السفير محمد الحسن ولد لبات) تُوِّجَت بعد مفاوضات مضنية في التوصل إلى تسوية سياسية بالتوقيع بالخرطوم في 17 آب / أغسطس 2019م، على الوثيقة الدستورية للمرحلة الانتقالية التي تستمر لثلاث سنوات.

وممّا سبق، واجه الانتقال السياسي في كلا البلدين مصاعب جمّة، وبحسب الباحث الكندي المتخصص في الشؤون الإثيوبية، جون يونغ، فـ"وصول آبي أحمد إلى السلطة في إثيوبيا في 2018، وإسقاط البشير في إبريل 2019 جعل من العلاقات بين البلدين لا يمكن التنبؤ بها بشكل متزايد"[26]

ورغم هذه التحولات، إلا أن بعض التهديدات ظلّت تهدد علاقات البلدين بين الفينة والأخرى، ولاسيما من خلال تجدد التوترات على حدود البلدين، وتحديدًا حول منطقة الفشقة السودانية الحدودية، حيث كانت "المناوشات التي وقعت على الحدود بين البلدين خلال شهري إبريل ومايو 2020؛ نتاج إخفاق الدولتين في حلّ مشكلة تبعية منطقة "الفشقة" السودانية بشكل نهائي، وإخفاقهما أيضًا في إيجاد آلية لتأمين الحدود، فضلًا عن ضعف الحكومتين المركزيتين في البلدين أمام مجتمعات الحدود التي تأخذ القانون بيدها غير آبهة بالعواقب"[27]

وتحت حكم البشير منذ عام 1989 وحتى سقوطه في نيسان أبريل 2019م، مرت العلاقة بين السودان وإثيوبيا بتقلبات تفاوتت بين الصداقة والتعاون تارة، والتوتر والعداء تارة أخرى، قبل أن تدخل علاقات البلدين مرحلة أشبه بعدم اليقين في الوقت الراهن. ويرى "يونغ" أنّ علاقات البلدين باتت تهددها حاليًا ثلاثة عوامل: أوّلها صعود حكومتين للسلطة في كلا البلدين بلا تاريخ من التعاون أو الثقة تجاه بعضهما البعض. وثانيها الافتقار إلى السيطرة الكاملة على حدودهما. وثالثها عدم اليقين بشأن وحدة الحكوميتين المركزيتين في أديس أبابا والخرطوم.[28]

ومن أبرز التحديات التي تواجه البلدين حاليًّا: السيطرة على الحدود، والموقف من سدّ النهضة الإثيوبي. ومن ثَمّ يمكن الزعم هنا، "إن حوالي عشرين عامًا من التعاون بين السودان وإثيوبيا وصلت إلى نهايتها، ودخل البلدان منطقة غير متوقّعة، ربما ستترك تأثيرًا على الإقليم برمته"[29]

إن حوالي عشرين عامًا من التعاون بين السودان وإثيوبيا وصلت إلى نهايتها، ودخل البلدان منطقة غير متوقّعة.

بالنسبة لدوائر صناعة القرار في إثيوبيا فهي تظل قلقة من حالة عد اليقين تجاه النظام الجديد في السودان، أما بالنسبة لرئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد فإن العلاقة

مع السودان لها بُعدان: أوّلهما أنه كان هو الوسيط في تأسيس النظام الانتقالي القائم حاليًّا في البلاد، ومن هنا يمكن أن يُعدّ هذا النظام ترجمة عملية لأفكاره في التعاون والوساطة في النزاعات في إقليم القرن الإفريقي المضطرب. وثانيهما رؤيته لمسألة تغيير الأنظمة (Regime Change) في القرن الإفريقي وانعكاساتها السلبية على البلدان الأخرى، كما في حالة النظام السابق في السودان وطبيعة المشروع الأيديولوجي (الإسلام السياسي) الذي حاول نشره في المنطقة، وكيف انعكس على بلاده (إثيوبيا) المتعددة الأديان.[30]

ونظرًا للتاريخ الطويل من عدم الاستقرار والنشاط المضاد بين حدود البلدين وحساسية التوازنات الداخلية، وعدم الاستقرار في السودان، في ظل الصعوبات التي تواجه المرحلة الانتقالية حاليًّا- قد ينعكس ذلك سلبًا على إثيوبيا، وربما يفاقم ذلك من صراعاتها الداخلية؛ لذلك يتطلّع آبي أحمد لجذب سودان ما بعد البشير إلى النظام الإقليمي الجديد الذي يسعى لقيادته (اتفاق تعاون القرن الإفريقي)، الذي أُسِّس في أسمرا في يناير 2020م ويضم حتى الآن إثيوبيا وإريتريا والصومال.[31]

ورغم التوترات والتقلّبات التي تطرأ على علاقات البلدين، إلا أنهما يجمعهما العديد من المشتركات التي ترجح عوامل التعاون على عوامل الصراع: فمن جهة يتطلع البلدان إلى تعزيز التعاون عبر الحدود، خصوصًا تركيز إثيوبيا، بصفتها بلدًا حبيسًا (ليس على البحر)، على الاستفادة من خدمات ميناء بورتسودان على ساحل البحر الأحمر.[32]

ورغم كل تلك التحديات، فإن تعاون البلدين في بعض ملفات الأمن الإقليمي، بالنظر إلى أوضاعهما الداخلية، يخدم مصالحهما بشكل كبير. وفي هذا الصدد تتولى إثيوبيا حاليًّا قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة لأبيي" (يونسفا)، حيث إن للبلدين مصلحة في الاستقرار والحد من النزاع في جنوب السودان.[33] وكذلك ينخرط البلدانِ بقوة في جهود الهيئة الحكومية للتنمية (الإيقاد)؛ لإنهاء النزاع المستمر في جنوب السودان منذ ديسمبر 2013.

الخاتمة:

تُلقِي التحولات الإقليمية والتحولات الداخلية بتأثيراتها السلبية على السياسة الخارجية للسودان؛ كما أن هشاشة النظام الانتقالي الحالي في السودان تجعل من البلاد ميدانًا للتنافس والصراع بين كل من إثيوبيا ومصر للتأثير في توجهاتها الخارجية، ولاسيما تجاه "سدّ النهضة الإثيوبي" والذي تتباعد مواقف الأطراف المعنية حوله، خصوصًا مع إخفاق المسار التفاوضي حتى الوقت الراهن (حزيران 2020)، ومن هنا يجد السودان نفسه متنازعًا بين هاتين الدولتين.

وخلاصة القول، إن السياسة الخارجية للسودان تجاه بعض دول جواره الإقليمي، وتحديدًا إثيوبيا ومصر وليبيا، كما ورد تفصيله في هذه الورقة، سوف تظل في المدى المنظور، تتسم بالاضطراب وعدم اليقين، وذلك للأسباب الآتية:

1. صعوبات الانتقال السياسي عقب سقوط البشير، ومن ثَمّ احتمالية استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي، فضلًا عن احتمالات انهيار المرحلة الانتقالية برمتها، أو تعثرها في الحد الأدنى عن تحقيق أهدافها أو بلوغ مداها الزمني.

2. تعدّد الفاعلين في المشهد الانتقالي الراهن بالبلاد، وارتباط بعضهم ببعض في المحاور الإقليمية، حيث تشكّل تلك المحاور مواقف وتصرفات هؤلاء الفاعلين تجاه بعض القضايا الإقليمية، أكثر من عملها للمصالح الوطنية للسودان، ومن ثَمّ يتسبب ذلك بالتأثير المباشر في علاقات البلاد الخارجية، فضلًا عن سياستها.

3. استمرار غياب الأطر المؤسسية لصناعة أجندة مهنية ومستقلّة ضمن السياسة الخارجية للبلاد، في ظل استمرار تهميش وزارة الخارجية باعتبارها الجهة التي يُفترَض أن تدير ملفات السياسة الخارجية.

4. وأخيرًا، غياب أسس سياسة خارجية متماسكة تصنعها مؤسسات مهنية بعيدًا عن التجاذبات الحزبية وتقاطع المصالح بين الكيانات المتنافسة والتبعية للدوائر الخارجية وتحالفاتها، والتمييز بين المصالح الوطنية العليا التي تسعى السياسة الخارجية إلى تحقيقها، والمصالح الضيقة لبعض الكيانات والأفراد بالبلاد، وانخراط هؤلاء في بعض التفاعلات الخارجية.

الهوامش والمراجع:

1. بتصرف، "ثورة ديسمبر: السياقات والفاعلون وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان(، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،)وحدة الدراسات السياسية"، يوليو 2020. الصفحات: 18، 19، 26 وما بعدها.
2. "في الجزائر والسودان: ثورتان عربيتان متعثرتان"، الجزيرة نت"،2019/06/07، (شوهد23 /6 2020) على الرابط:
https://bit.ly/2YAx8DT
3. See for example, "Lauren Ploch Blanhard, "Sudan's Uncertain Transition,", the Congressional Research Service, July 17, 2019. P 8.
4. ثورة ديسمبر: السياقات والفاعلون.. مصدر سابق، ص 19.
5. حول هيمنة المكون العسكري على السياسة الخارجية للبلاد خلال المرحلة الأولى والحاسمة من عمر الانتقالية، راجع:
Andrews Atta-Asamoah and Omar S Mahmood, "Sudan after Bashir Regional opportunities and challenges," Institute of Security Studies (ISS), August 2019. (Accessed 24 /06/2020) https://bit.ly/3836pmy

6. هناك مصطلحان ارتبطا بالسياسة الخارجية للسودان منذ وصول نظام الإنقاذ إلى السلطة في البلاد عام 1989م، هما: "الدبلوماسية الرسالية"، ويُقصَد بها الترويج لأجندة أيديولوجية عبر السياسة الخارجية. كما جرى أيضا تداول مصطلح "الديبلوماسية الرئاسية" بكثافة في الفترة الأخيرة من حكم الرئيس المخلوع (عمر البشير)، لتوصيف السياسة الخارجية للبلاد، التي غدا هو المتحكم الوحيد فيها بشكل مطلق، مع تهميش مؤسسات الدولة (الخارجية)، ومؤسسات الحزب الحاكم (المؤتمر الوطني).
7. -7 حول علاقات واشنطن بالسودان في بداية تسعينيات القرن الماضي، وسياق وضع السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب، انظر:
David Hoile, Clinton's fatal lie Sudan and the US terrorism list, London, Africa Research Center, 2018.
8. Joshua Meservey, "USA Must Help to Consolidate Civilians Government Against Entrenched Security Hardliners," background paper, N 3442, Heritage Foundation, October 17, 2019. P12.
9. "حمدوك: العلاقات الخارجية من صميم مهام مجلس الوزراء السوداني"، القدس العربي، 05/ 02/ 2020، (شوهد24/ 06/ 2020) على الرابط:
https: / /bit.ly /2YBYxFC
10. Andrews Atta-Asamoah and Omar S Mahmood, "Sudan after Bashir Regional opportunities and challenges," Institute for Security Studies (ISS), August 2019. https://bit.ly/3836pmy (accessed 23/06/2020)
11. حسن الحاج علي أحمد وعديلة تبار، "الأمننة والديمقراطية في القرن الإفريقي، حالات جيبوتي والصومال والسودان"، دورية (سياسات عربية)، العدد 39 (تموز/ يوليو 2019) ص13.
12. إسماعيل محمد علي، "الحكومة الانتقالية السودانية تفند اتهامات بتورطها في الصراع الليبي"، صحيفة "إندبندنت عربية"، 16/ 04/ 201919م، على الرابط:
https: / /bit.ly /383wwK5 (تاريخ الدخول20/ 06/ 2020)
13. يوسف لطفي، "تفكيك المشهد الليبي (تشريح للواقع والفواعل)، مصر: منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية، 2020/06/10، ص8.
14. خالد التيجاني النور، "العلاقات السودانية الليبية: صراع الماضي وتقارب المستقبل"، مركز الجزيرة للدراسات، 2011/11/24،
https://bit.ly/3dvVtz3 (شوهد في 22 يونيو2020)
15. راجع "قوة مشتركة لحماية الحدود الليبية السودانية"، ليبيا أوبزرفر،2018/11/10، (شوهد في 2020/06/20) على الرابط:
https://ar.libyaobserver.ly/article/2405
16. حول عمليات "الصيف الساخن" لمكافحة التمرد في بعض أجزاء البلاد، بخاصة -16 دارفور، وكيف دفعت حركات التمرد للفرار إلى دول الجوار خاصة جنوب السودان وليبيا، راجع:
Small Arms Survey, Remote Control Breakdown Sudanese Paramilitary Forces and Pro-Government Militias, HSBA Issue Brief, April 2017.https://bit.ly/2BLnlCk (Accessed, June 23, 2020)
17. محمد أمين ياسين، "الجيش السوداني ينفي تواجد قواته في ليبيا"، جريدة الشرق الأوسط، -17 11/ 11/ 2019م، (شوهد في 23/ 06/ 2020) على الرابط:
https: / /bit.ly /3dzRy48
18. يوسف لطفي، مصدر سابق، الصفحات: 62 و46.
19. بتصرف، مدى الفاتح، "لماذا يقاتل سودانيون في ليبيا؟"، جريدة "القدس العربي"، 15/ 06/ 2020، (شوهد في 20 يونيو 2020) على الربط: https: / /bit.ly /380bPip

20. انظر إفاداتنا ضمن تقرير علاء فاروق، "تقارب الوفاق الليبية مع الخرطوم.. ماذا عن المرتزقة السودانيين؟"، "عربي 21" ،2020/01/02، على الرابط: https://bit.ly/3dsEE8g

21. وذلك بحسب الناطق باسم الخارجية السودانية، آنذاك، السفير قريب الله الخضر، ورد ضمن، السنوسي بسيكري، "الأزمة الليبية وتداعياتها على السودان" مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط:
https: / /bit.ly /2YvqQ8C (شوهد في 23/ 06/ 2020)

22. "الجيش السوداني يؤكد انسحاب ليبيا من القوات المشتركة لتأمين الحدود"، سودان تربيون، 01/ 08/ 2015، على الرابط:
https: / /bit.ly /31fxEce (شوهد في 23/ 6/ 2020)

23. ثورة ديسمبر: السياقات والفاعلون... مصدر سابق، صفحة 26

24. See: Sherif Mohyeldeen, "The Egypt-Sudan Border: A Story of Unfulfilled Promise," JUNE 11, 2020
(Accessed 24 2020/06/https://bit.ly/2Yy9Ezp)

25. انظر، "تركيا باقية في جزيرة سواكن الإستراتيجية 99 عامًا،" يني شفق العربية (تركيا)، 30 شوال 1440، على الرابط:
https://bit.ly/2VoGO2m(شوهد2020/06/24)

26. John Young, "conflict and cooperation, transition in Ethiopia – Sudan relation," Small Arms Survey, HSBA Briefing Paper, May 2020. P 3.

27. انظر إفادتنا ضمن: روضة علي عبد الغفار، "العلاقات الإثيوبية السودانية.. إلى أين؟"، تحقيق، مجلة (قراءات إفريقية)،2020/06/21، على الرابط:
https://bit.ly/3882YLx
(شوهد بتاريخ 2020/06/20)

28. Ibid, P. 4.

29. John Young, Op.Cit., P. 17.

30. جاء ذلك التصور لرئيس الوزراء الإثيوبي الحالي، الدكتور آبي أحمد في ملخص أطروحته للدكتوراه، حيث قال:
"The change in the role of Islam in the Horn of Africa is also associated with regime change in Sudan in 1989. In a nutshell, these regional and national developments over time all played a role in the shift in Muslim-Christian relations in Ethiopia. " See: Abiy Ahmed, "Countering Violent Extremism through Social Capital: Anecdote from Jimma, Ethiopia"، https://bit.ly/3i12o6Q (Accessed 232020/06/).

31. حول التكتل الإقليمي الجديد والناشئ حديثًا في القرن الإفريقي، والذي أطلق عليه (تعاون القرن الإفريقي)، انظر: "القرن الإفريقي.. ترتيبات جديدة ترسم ملامح السلام والاستقرار"، العين الإخبارية، 2019/03/50، على الرابط:
https://bit.ly/2NrM6G4 (شوهد في 2020/06/22)

32. راجع، مؤخرًا قدّم البنك الإفريقي للتنمية منحة لتمويل دراسة جدوى لمشروع للربط بين البلدين عبر خط للسكك الحديدية، راجع:
See: News Alert: "African Devet Bank Gives $1.2 M for Ethiopia -Sudan Railway Study," Addis Standard, June 20, 2020.
(Accessed 23 2020/06/https://bit.ly/31ig5bJ)

33. لمزيد من المعلومات حول هذه البعثة الإثيوبية التي تتولى تأمين منطقة أبيي المتنازع عليها بين السودان وجنوب السودان، راجع موقع الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام"، على الرابط:
(Accessed 23 2020/06/https://bit.ly/380tcQ4)

Published by **SETA Foundation**

Edited by **Muhittin Ataman**

INSIGHT
TURKEY

Challenging ideas

on Turkish politics and international affairs

An insightful reference for 21 years

insightturkey.com

For subscription and editorial inquiries **contact us**
editor@insightturkey.com